

رسالة مؤرخة في ٢٣ شباط / فبراير ١٩٨٤ ، موجهة
الى رئيس مؤتمر نزع السلاح من الممثل الدائم
لتشيكوسلوفاكيا يحيل فيها مقترح الدول الأعضاء
في معاهدة وارسو المقدم الى الدول الأعضاء في
حلف شمال الأطلسي بشأن مسألة تجريد أوروبا من
الأسلحة الكيميائية ، والذي سلم بوزارة خارجية
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في
١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤

أبحث طي هذا مقترح الدول الأعضاء في معاهدة وارسو المقدم الى الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي بشأن مسألة تجريد أوروبا من الأسلحة الكيميائية ، عن طريق وزارة خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ وسلم لسفارات كل من أسبانيا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، آيسلنده ، ايطاليا ، البرتغال ، بلجيكا ، تركيا ، الدانمرك ، فرنسا ، كندا ، لوكسمبورغ ، المملكة المتحدة ، النرويج ، هولندا ، الولايات المتحدة ، اليونان .

واني أرجو التفضل بتوزيع هذا المقترح كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح .

(توقيع) ميلوس فيفودا

سفير تشيكوسلوفاكيا

وممثلها الدائم

في شأن مسألة تجريد أوروبا من الأسلحة الكيميائية

بناءً على اتفاق بين الدول الأعضاء في معاهدة وارسو تم بوزارة خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ١٠ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ تسليم مذكرة مرفق بها " اقتراح الدول الأعضاء في معاهدة وارسو الى الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي بشأن مسألة تجريد أوروبا من الاسلحة الكيميائية " الى سفراء كل من اسبانيا ، والمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايسلنده ، وايطاليا ، والبرتغال ، وبلجيكا ، وتركيا ، والدانمرك ، وفرنسا ، وكندا ، ولوكسمبورغ ، والمملكة المتحدة ، والنرويج ، وهولندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، واليونان .

واقترحت الدول الأعضاء في معاهدة وارسو على الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي عقد لقاء في ١٩٨٤ للمفوضين لتبادل الآراء بصفة مبدئية بشأن مسألة تجريد أوروبا من الأسلحة الكيميائية .

ان تفادي التهديد الكيميائي لدول وشعوب أوروبا من شأنه أن يقلل بدرجة كبيرة مخاطر نشوب حرب كيميائية في هذه القارة ، وبالتالي ، في العالم أجمع ، وأن يضع بداية لخفض ترسانة الاسلحة الكيميائية ، ويعزز أمن أوروبا ، ويقلل خطر الحرب ، ويوطد الثقة المتبادلة .

ومن شأن تنفيذ هذه التدابير الجزئية ذات الطابع الاقليمي ان يسهم في الجهود المبذولة على النطاق العالمي من أجل الاسراع في ابرام اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية الذي مايزال يمثل الهدف النهائي للدول الأعضاء في معاهدة وارسو .

وهي تتوقع أن تولي حكومات بلدان حلف شمال الاطلسي كل الاهتمام والجدية لهذا الاقتراح .

اقتراح الدول الأعضاء في معاهدة وارسو المقدم الى الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي بشأن مسألة تجريد أوروبا من الاسلحة الكيميائية

ترى الدول الأعضاء في معاهدة وارسو أن وجود الاسلحة الكيميائية على أراضي أوروبا الكثيفة السكان يمثل خطورة كبيرة لجميع دول وشعوب أوروبا . ان استخدام المواد السامة في ظروف أوروبا من شأنه أن يؤدي الى عواقب وخيمة بشكل خاص للسكان المدنيين وتلوث أراض واسعة وتفيد بعض التقديرات الى أنه في حالة وقوع نزاع تستخدم فيه الاسلحة الكيميائية يمكن أن تبلغ النسبة بين عدد القتلى العسكريين والمدنيين واحد الى عشرين .

وفي ظل التوتر الحالي في الوضع الدولي تزيد مخاطر استخدام الاسلحة الكيميائية في أوروبا في المقام الأول .

ويمكن تجنب التهديد الكيميائي لدول وشعوب أوروبا ، وغيرها من مناطق العالم بشكل جذري عن طريق حظر الاسلحة الكيميائية وتدمير مخزوناتهما على النطاق العالمي . ولبلوغ هذا الهدف الرئيسي للبلدان الاشتراكية ، وجه عدد من الاقتراحات الواقعية تطرحها هذه البلدان

في لجنة نزع السلاح بجنييف باذلة جهودا مثابرة ومتابعة من أجل وضع اتفاقية دولية مناسبة .

وفي الوقت نفسه ، يمكن ، قبل انجاز هذه المهمة ذات الطابع العالمي ، ومن أجل الاسهام في تحقيقها ، بل ويتعين اتخاذ خطوات معينة في نطاق القارة الأوروبية . وذلك من شأنه أن يقلل بدرجة كبيرة خطر نشوب حرب كيميائية في أوروبا ، وبالتالي في العالم أجمع ، وأن يضع بداية لتخفيض ترسانات الاسلحة الكيميائية . وتعتبر هذه الخطوات ضرورية بشكل ملح كذلك للحيلولة دون امكانية حشد الاسلحة الكيميائية في أوروبا ولمنع التصعيد الخطير لسباق الاسلحة الكيميائية .

ان التدابير الجزئية ذات الطابع الاقليمي لتحديد وتخفيض وازالة الاسلحة الكيميائية تمس عددا أقل من الدول بالمقارنة مع التدابير ذات النطاق العالمي ، ولذلك يكون من الأيسر الاتفاق بشأنها وتطبيقها عمليا . كما ان هذه التدابير الاقليمية التي تؤدي الى تجنب طائفة كاملة من أسلحة الاضرار الشاملة من شأنها في الوقت نفسه دون شك أن تعزز الأمن الأوروبي وتسهم في تقليل خطر الحرب وتعزيز الثقة المتبادلة ، وشفاء الجو السياسي العام . وفضلا عن ذلك ، فان تطبيق هذه التدابير الجزئية من شأنه أن يسهم في الجهود المبذولة على النطاق العالمي للاسراع في ابرام اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية ، الذي مازال يمثل الهدف النهائي للدول الاعضاء في معاهدة وارسو ، ويكون حافزا على اتخاذ خطوات مماثلة في قرارات أخرى كذلك . ولا بد أن يتوخى التنفيذ الكامل لفكرة تجريد أوروبا من الاسلحة الكيميائية الذي يمس أراضي كافة الدول الاعضاء في معاهدة وارسو امتداد التدابير في المستقبل كذلك الى الأجزاء المناظرة من أراضي البلدان الاعضاء في حلف شمال الاطلسي .

ويستصوب اتخاذ التدابير العملية لتحقيق مبادرة الدول الاعضاء في معاهدة وارسو لتخليص أوروبا من الاسلحة الكيميائية مع مراعاة جميع العوامل والظروف على نحو متتابع ، أي خطوة تلو الأخرى .

ويمكن ان تتضمن التزامات الدول فيما يتعلق بالاراضي التي يتوخى الاتفاق خلوها من الاسلحة الكيميائية في أوروبا ، على سبيل المثال ، الاعلان عن وجود أو عدم وجود أسلحة كيميائية في هذه الاراضي ، عدم جواز وضع أسلحة كيميائية في الاراضي التي لا توجد بها هذه الاسلحة في الوقت الحاضر ، وتجميد هذه الاسلحة ، سحب أو تدمير المخزونات القائمة من الاسلحة الكيميائية، ورفض انتاجها ، واحتيازها ، وادخالها في الدول الكائنة في داخل هذه الاراضي أو نقلها الى تلك الدول . ويتعين أن تحول الالتزامات التي يضطلع بها بشكل فعال دون وجود أسلحة كيميائية في الاراضي التي يشتملها الاتفاق .

وقد يكون من المفيد لدى النظر في المسائل العملية المتصلة بتخليص أوروبا من الاسلحة الكيميائية الاستعانة بالخبرة التي تجمعت خلال المفاوضات التي جرت في لجنة نزع السلاح بجنييف في مجال الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية . وفي الوقت نفسه ، يبدو من غير المستصوب اقحام المسائل التقنية المعقدة التي تتناولها تلك المفاوضات .

ويمكن لدى قيام الدول المعنية بوضع اتفاق تجريد أوروبا من الاسلحة الكيميائية الاتفاق كلما اقتضى الأمر على اشكال مناسبة للتحقق تكون مقبولة بشكل متبادل ، وتكفل الوفاء الفعّال

بالالتزامات التي أخذتها على عاتقها جميع الدول الأطراف في اتفاق انشاء المناطق الخالية من الاسلحة الكيميائية •

ولابد من أن يكفل الاحترام الواجب للمركز القانوني للمنطقة المجردة من الاسلحة الكيميائية ويستصوب ان يتوخى منح الدول التي يشمل هذا الاتفاق أراضيها الضمانات المناسبة وفقا لبروتوكول جنيف لعام ١٩٦٥ ، الذي يحظر استخدام الغازات الخائقة والسامة وغيرها من الغازات المعادلة والاسلحة البكتريولوجية أثناء الحرب ، وكذلك وفقا للصكوك القانونية الدولية الاخرى التي يتم اعتمادها في المستقبل •

ويبدو أنه يمكن أن يأخذ الاتفاق المشار اليه أعلاه شكل صك ملزم قانونيا ، على سبيل المثال معاهدة أو اتفاق ، أو اتفاقية أو بيان (اعلان) مناسب متعدد الاطراف أو حتى عدة بيانات (اعلانات) من جانب واحد • والمهم بالنسبة لشكل الاتفاق هو مضمونه بطبيعة الحال • ويتيح شكل البيان (الاعلان) السياسي تحاشي بعض المسائل المعقدة ذات الطابع التقني •

وترى الدول الاعضاء في معاهدة وارسو من المستصوب عقد لقاء للمفوضين في ١٩٨٤ لاجراء تبادل مبدئي للأراء مع الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي والدول الاوروبية المعنية الاخرى حول مسألة تجريد أوروبا من الاسلحة الكيميائية •

وقد يكون بالامكان في أثناء هذا اللقاء التوصل الى اتفاق بصدد جوانب مختلفة ذات طابع عملي ، بما في ذلك مسألة ماهية المحفل المناسب لاجراء المفاوضات في المستقبل حول هذه المشكلة •
